الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة

الدكتور/ إدريس عطية
أستاذ محاضر صنف "أ"
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة العربي التبسي –تبسة

□ مُلخص؛

تستهدف هذه الدراسة البحث في الأمن الاقتصادي الجزائري الجزائري والمتمثل فالأمن الذي يمثل بدور أحد أبعاد الأمن الإنساني الذي يتهدد الفقر والبطالة، وهذا في إطار العولمة الجارفة التي تؤكد أن الفقير يزداد فقرا والغني يزداد غنا، و ما لا شك فى أن أنماط انعدام الأمن الاقتصادي هي محصلة ثغرات عديدة في السياسات المعتمدة، فالضعف البنيويّ في الاقتصاد الجزائري كان من النتائج الواضحة للاستمرار في الاعتماد على النمو المتقلب المدفوع بقوّة النفط، فأن الاعتماد الزائد على عائدات النفط قد أضعف هيكل الاقتصاد الجزائري وتركه عرضةً لتقلبات الأسواق العالمية.

ولذلك جاءت أهمية هذه الورقة في ابرز العوامل المتحكمة في تحقيق الأمن الاقتصادي الذي بدوره يرتبط بكل أبعاد الأمن الوطني والأمن الإنساني في الإطار الأفقي والعمودي وعلى كل المستويات الكمية والكيفية الناظمة للعملية الاقتصادية الجزائرية، دون أن ننسى أن الاقتصاد هو العامل الجوهري الذي يحرك كل أبعاد الأمن بما فيه الأمن العسكري من خلال تغطية نفقات الدفاع وتطوير المنظومات الدفاعية ليكون بذلك الاقتصاد عاملا دفاعيا مزدوجا من خلال الدفاع الاقتصادي الذي يدافع عن نفسه كمستوى للتحليل، ومن حهة أخرى اقتصاد دفاعيا من خلال تمويل عوامل الدفاع الأخرى الموسعة من الدفاع العسكري وصولا إلى الدفاع المدني و الثقافي.

□ الكلمات المفتاحية ؛ الأمن الاقتصادي، الاقتصاد الجزائر، الأمن الوطني، الأمن الإنساني، تداعيات العولمة، الدفاع الاقتصادي

مقدمة ؛

يتم بناء وتوظيف القدرات في أية وحدة دولية بناءًا على طبيعة الأهداف السياسية المسطّرة من طرف الدولة، وإدراك صانع القرار لاحتياجاتها المختلفة، ومدى نجاعة وفعالية توظيف هذه القدرات لتحقيق أهدافها الحيوية والتأثير في الأوساط الأخرى.

حيث كان دائما هناك تبادل وتكامل بين ما تطرحه المؤهلات الاقتصادية والمؤهلات السياسية، ليتسنى دائما استعمالها بنفس الوتيرة، وكذا ضرورة توضيح العلاقة بين المتغيّرين، إذا لا يمكننا أن نستند على الطرح الكلاسيكي القائل بضرورة تبعية الاقتصاد للسياسة، ولكن يجب التأكيد أن الانطلاق

الحقيقي للسياسية لابد أن يكون نابعاً من الشواغل الاقتصادية من جهة، وساعياً لتحقيق المتطلبات الاقتصادية والأمن الاقتصادي من جهة ثانية؛ ولذلك فمن المنطقي أن تهتم السياسة بالاقتصاد وتسعى لتطويره والارتقاء به.

إن الأخطار القادمة على مستوى الأداء الاقتصادي الوطني يستلزم ضرورة أن تصبح السياسات الاقتصادية أكثر فاعلية لمواجهة احتمالات خطر الأعداء من الخارج، وهذه السياسات ربما تفوق في تأثيرها التدخلات العسكرية؛ لأن السياسات الاقتصادية الفاعلة تستطيع أن تضعف الخصم من خلال التأثير على قراراته أو امتصاص جزء من موارده أو إضعاف امكاناته أو إعاقة حركة نموه الاقتصادي، وما يؤدي إليه ذلك من التأثير المباشر وغير المباشر في اضعاف الخصم وعدم قدرته في الدفاع عن نفسه.

لهذا تأتي أهمية أن تسعى الدول النامية إلى التركيز على قضايا الأمن الاقتصادي بهدف مواجهة التحديات القائمة والمستقبلية.

ومن أهم الجوانب التي سنشير إليها في هذا المجال، المقصود بالأمن الاقتصادي وأبرز خصائصه ومتطلباته وتحدياته في ظل بروز ظاهرة العولمة.

أولا ؛ البناء الابستمولوجي للأمن الإقتصادي؛

إن مفهوم "**الأمن**" من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبيّ ومتغيّر ومركّب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجاتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتّها؛ سواءً تعلق ذلك بـ "**أمن الفرد**"، أو "**أمن الدولة**" أو "**أمن النظام الإقليمي**"، أو "**الأمن الدولي**"، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، إذ اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى.

ويفحص موضوع الدّراسات الأمنية كحقل معرفي الأصول العميقة لتشكّل الظاهرة الأمنية في حدودها الداخلية والدولية، استنادا إلى ضبط وتحليل مستويات تبلوّر الفعل الأمني عبر استقطاب لثلاثية[1]؛ الفاعل الأمني، السيادة الأمنية، القيمّة الأمنية، وذلك من خلال البحث في الدلالات النظرية والأصول المفهومية والأبعاد العمليّة لمفهوم الأمن[2].

وإن الأمن الاقتصادي هو جزء من منظومة أمنية متكاملة يشملها مفهوم الأمن الإنساني الذي يقصد منه التحرر من الخوف والحاجة، أو بمعنى آخر تأمين حياة المجتمع من الفقر والجوع والمرض وتوفير حاجات الناس ومساعدتهم على حماية أنفسهم من الأخطار التي قد تواجههم.

لقد انحصر مفهوم الأمن في الماضي وفي نطاق ضيق وأصبح يفسر على أنه أمن الأرض من العدوان الخارجي، أما اليوم ومع بروز ظاهرة العولمة أصبح الأمن يشمل أمن الأرض وأمن المجتمع

من الأخطار التي قد تحيق به من الخارج كما يشمل الأمن على حياة الناس من تهديدات الفقر أو المرض أو الجهل. ولهذا فإن التعامل مع مفهوم الأمن ينبغي أن ينظر إليه على أنه مفهوم شامل لكل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية...الخ.

بحيث أخذت النظرة الكلاسيكية للأمن في الفكر الواقعي، أخذت بالتطور والاتساع من مضمونه الضيّق ليضم أبعاداً أخرى غير البعد العسكري للأمن[3]، بفعل تغيّرات عالمية متعددة؛ منها دخول العديد من الدول إلى عضوية النظام الدولي خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى زيادة كثافة القضايا والاهتمامات المتغيّرة التي تختلف عن تلك القضايا التي كانت تركّز عليها المدرسة الواقعية، وكذا بروز دور المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني التي أخذ دورها في التزايد ـ كفواعل دولية جديدة متمايّزة عن الدولة ـ وإسهاماتها في معالجة قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وقضايا السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي نتج عنه تغيّرات حقيقية في بنيّة العلاقات الدولية.

فالأمن الاقتصادي، حسب منظمة الأمم المتحدة ONU؛

«هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية وهي الغذاء، المأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم»[4]

أي أن الأمن الاقتصادي يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على حاجاته الأساسية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

وهناك من عرف الأمن الاقتصادي بأنه يعني التنمية؛ إذ إن ظاهرتي الأمن الاقتصادي والتنمية مترابطتان بحيث يصعب التمييز بينهما، فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم المجتمع أموره الاقتصادية لمد نفسه بما يحتاج إليه فإن درجة مقاومته للمهددات الخارجية سوف تتزايد بدرجة كبيرة. والتنمية ـ كما هو معروف ـ مفهوم مركب؛ فهي عملية وليست حالة، كما إنها آلية، إلى جانب كونها وسيلة لتحقيق أهداف طارئا في النمو ولا وضعا مستمرا واتجاها مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية.

أما مؤشراتها المتكاملة والمتداخلة فهي أربعة: **أولها**، نمو اقتصادي بمعنى تزايد مستمر في إنتاج المجتمع وإنتاجية الفرد؛ **ثانيها**، تحولات هيكلية تمس كل أوجه التخلف – الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية –بهدف تكوين بنى أساسية، وتنمية القدرات، وإطلاق الطاقات الخيِّرة على المستويين الفردي والجماعي؛ **وثالثها**، تحسن مستدام لنوعية الحياة المادية – من خلال تزايد مطرد في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمنوالمعنوية لأفراد المجتمع؛ **ورابعها**: تطبيق نسق اجتماعي يهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة[5].

ففي المجال الاقتصادي لا بد أن يستوعب هذا المفهوم المطالب الاقتصادية للمجتمع ورفاهيته، وبالأخص القضايا المتعلقة بالتنمية الإنسانية التي تستهدف بناء الإنسان وكرامته وحفظ حقوقه وواجباته، كما لا بد من العمل على تأمين سبل الوقاية المبكرة لحفظ المنجزات الاقتصادية القائمة والمستهدفة، وخاصة توفير أسباب الحياة الكريمة للأجيال القادمة وبالأخص مساعدتهم على توفير السكن الملائم والعمل المناسب والتعليم والصحة الجيدة.

لقد اعتقد الكثير من الاقتصادين أن الأمن الاقتصادي يتطلب وجوده ارتفاع متوسط دخل الفرد أو ارتفاع مستوى الدخل الوطني/ القومي[6]. ، أو دخل أساسي ومضمون من عمل منتج ومجز أو من قبل شبكة سلامة ممولة من القطاع العام كالضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية أو غير ذلك من شبكات الأمن الاجتماعي، إلا أنه اتضح أن الربح فقط 25% من سكان العالم قد يكونون حالاً آمنين اقتصادياً بهذا المعنى، وكثير من الناس في الدول الغنية فضلاً عن الدول الفقيرة يشعرون الآن بعدم الأمن الاقتصادي[7]؛ لأن الحصول على عمل والاحتفاظ به أصبح أمراً متزايد الصعوبة. فمثلاً خلال العامين 1992م و1993م لم يزد عدد فرص العمل في البلدان الصناعية إلا بمقدار نصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولم يساير النمو في القوى العاملة. وبحلول عام 1993م كان أكثر من 35مليون شخص يبحثون عن عمل. كذلك انخفضت الأجور الحقيقية في كثير من مناطق العالم. ففي دول الاتحاد الأوروبي يحصل 44مليون شخص (يمثلون حوالي 28% من القوى العاملة) على أقل من نصف الدخل في بلدانهم[8].

إن أكبر التحديات المعاصرة التي تزعزع الأمن الاقتصادي وتضعف الثقة به وتوقعه في قبضة العدو هي ظاهرة العولمة الاقتصادية التي يكرسها قيام منظمة التجارة العالمية، وشروطها القاسية للانضمام.

إن ما تسعى إليه منظمة التجارة العالمية هو ضرورة الانفتاح الاقتصادي مع العالم الخارجي، بما يتطلبه ذلك الانفتاح من تقديم العديد من التنازلات الاقتصادية الخطيرة التي تستهدف على المدى البعيد، غزو الأسواق المحلية وتجميد النمو الصناعي وضعف المبادلات التجارية الخارجية، وجعل الدول النامية مصدراً لإمداد الدول الصناعية بالمواد الأولية الرخيصة، وسوقاً واسعة لمنتجاتها الصناعية، وأخيراً التخطيط لحصول الدول الصناعية على حقوق الامتيازات الأجنبية في الدول النامية كوسيلة قوية لاختراق وهدم اقتصادها من الداخل[9].

ومن المعادلات الصعبة التي تواجه الدول النامية، هي كيفية الانفتاح الاقتصادي على العالم في الوقت الذي تواجه فيه تصاعد قيام التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وخاصة على مستوى الدول الصناعية مثل قيام الاتحاد الأوروبي وتكتل دول أمريكا الجنوبية (الميركوزر) ومجموعة الأندين والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى والاتحاد الجمركي لجنوب افريقيا ومجموعة آفتا ومجموعة نافتا. وقيام مثل هذه التكتلات يعد من أكبر صعوبات ومعوقات حركة التبادل التجاري وانتقال السلع

ورؤوس الأموال، وما يمكن أن يستتبعه ذلك في المستقبل من ظهور الاحتكار الدولي للاقتصاديات العالمية[10]..

إن مثل هذه التهديدات الاقتصادية هي التي يتوقع أن تؤدي إلى تصاعد حدة المنافسة الاقتصادية الدولية وقيام المعركة الاقتصادية القادمة بين التجمعات الاقتصادية والاقليمية والدولية فيما بينها وبين الدول الصناعية والدول النامية كذلك، والتي ستطال بلا شك رفاهية الناس وحياتهم.

لهذا فإن الأمر يستلزم سرعة البحث في سبل الوقاية من الأضرار المحتمل وقوعها في المستقبل، ولا نعني أن الأمن الاقتصادي مفهوم دفاعي فقط، كما لا نقصد بأن يكون مفهوماً هجومياً فقط؛ وإنما يكون هذا المفهوم شمولياً وتكاملياً معاً بحيث يستطيع الدفاع عن الأخطار المحتملة"[11]، وكذلك يستطيع اقتناص الفرص الاقتصادية الممكنة من خلال تلمس إمكانيات واستعدادات الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى وتحسس اخبارها وتلمس قدراتها.

بيد أن الأمر لا يتوقف عند هذا الإجراء الضروري، ولكن يتطلب كذلك معرفة الواقع الاقتصادي للبلد وقياس امكانياته، ورفع زمام المبادرة في كافة القضايا الاقتصادية الداخلية والخارجية[12]، واقتناص الفرص التجارية الإقليمية والدولية، وجذب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات المحلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتفعيل دور القطاع الخاص، والتغلب على ضغط الموارد المالية، والقضاء على الفساد الإداري والمالي، ومكافحة جرائم غسل الأموال، والحفاظ على أمن المعلومات وخاصة أمن الشركات من التجسس الاقتصادي، وامتلاك وسائل المعرفة وخاصة التعامل الجيد مع تقانات العصر وعلومه والوصول إلى أوسع الأسواق، كما لا بد من العمل على تطوير قدرات الأفراد والانتفاع من هذه القدرات في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع.

ثانيا: عوامل تحقيق الأمن الاقتصادي الجزائري؛ الجوانب الكمية والكيفية:

لقد تطور مفهوم القوة الاقتصادية[13]، كما تطورت عواملها وأصبحت مقياس لقوة الدولة، ومحددة لحجمها على المستوى الدولي، إذ تحتل الدولة ذات الموارد والثروات الأكثر من حيث العدد (الكمية)، والأحسن من حيث التنظيم (الاستغلال) مكانة رائدة بين الدول المحيطة بها إقليمياً، والتي ترقى إلى مستواها، ويمكن تحديد دعائم القوة الاقتصادية في توافر الموارد الأولية، ومصادر الغذاء ومدى التحكم في التكنولوجيا، وهذه الدعائم كفيلة بتدعيم الدور السياسي والاستراتيجي للدولة[14].

ويشتمل المتغيّر الاقتصادي على مجموعة من المعطيات والفواعل والتفاعلات المتعلقة بالحياة الاقتصادية للدولة، وتنقسم العناصر المكونة للمتغيّر الاقتصادي إلى قسمين أساسين؛

- **قسم يتعلق بالجوانب الكيفية أو النوعية؛** كطبيعة النظام الاقتصادي للدولة (رأسمالي، اشتراكي، مخطط)، وطبيعة البنية الاقتصادية (زراعية، صناعية، تكنولوجية)، إلى النمط الاقتصادي السائد (نمط إنتاجي، نمط استهلاكي)؛

- **قسم يتعلق بالجوانب الكمية والمادية؛** كحجم ومعدلات الإنتاج الوطني ووضعية الميزان التجاري للدولة وتوزيع الدخل على الأفراد.

وبهذا يشكل العامل الاقتصادي عنصراً أساسيا من عناصر قوة الدولة كما يؤثر تأثيراً مباشراً على قدراتها الدبلوماسية، من خلال تسخير كل الإمكانات الاقتصادية اللازمة لدعم الجهود الدبلوماسية، وفي مقدمة ذلك توفير الميزانية اللازمة للجهاز الدبلوماسي، وكذا تقديم المساعدات والإعانات المالية وغيرها، فإن امتلاك الدولة للمقدرات الاقتصادية يعتبر عاملا رئيسيا في تمكّين الدولة في التأثير في الوحدات الدولية الأخرى عن طريق منح المعونات الاقتصادية أو التهديد بقطعها، وفي إكساب الدولة القدرة على مقاومة الضغوط الاقتصادية الخارجية.

إن استعراض المؤهلات الاقتصادية الجزائرية في سبيل معرفة حجمها على المستوى الإفريقي، يجعلنا نتفادى الحديث بإسهاب عن تطور النظام الاقتصادي الجزائري وتحولاته[15]، وتركّز الدراسة على بنية الاقتصاد الجزائري الحالي، وما يقوم عليه من دعائم وإمكانيات وموارد، كما تهتم الدراسة بالمجالات التي تعبّر في مجملها عن الحالة الاقتصادية، بالإضافة إلى التركّيز على التجارة الخارجية للجزائر ومعرفة حجم مبادلاتها، وأهم المتعاملين معها والنسب المختلفة لصادراتها وواردتها، بحيث تعد للتجارة الخارجية دوراً كبير في تحديد وضعية الدولة ومدى ارتباطها بالوحدات الأخرى، من حيث نسبة المبدلات وتنوع مجالاتها.

① **بنيّة الاقتصاد الجزائري؛** إن الإمكانيات الاقتصادية للجزائر. تشكل بنية تحتية هامة تؤهلها للعّب دوراً أساسي على المستوى الجهوي والدولي، فقد عرفت الجزائر منذ السبعينيات سياسات تنموية هدفت إلى تطوير القطاعات المختلفة والاهتمام بالثروات الباطنية التي يقوم عليها الاقتصاد، وتتشكل بنية الاقتصاد الجزائري من العناصر التالية:

1.1-**القاعدة الصناعية الجزائرية:** لقد انطلقت الجزائر في بناء قاعدتها الاقتصادية منذ العشرية الأولى، وقامت على التوجهات الصناعية التالية:

أ/ التركيز على الصناعات الثقيلة؛ كصناعة الحديد والصلب والصناعات البتروكيمائية التي تطلبت لقيامها بناء مركبات صناعية كبرى، شكلت تكلفة مالية ثقيلة، وإذا كانت الصناعات الحديدية وضعت لتغطية السوق الداخلي، فقد خصصت المنتوجات البتروكيمائية للتصدير[16]؛

ب/ تشجيع الصناعات الميكانيكية؛ وذلك بإنشاء الوحدات الإنتاجية والانتقال من التركيب إلى التصنيع[17]؛

ج/ الاهتمام بالصناعات التحويلية لتلبية حاجات السوق الداخلي من المواد الاستهلاكية المختلفة وخاصة منها الصناعات الغذائية[18].

2.1-**الإمكانات الطاقوية والمعدنية:** إذ تعد الجزائر من أكبر منتجي النفط في إفريقيا بعد كل من نيجيريا وليبيا والسودان[19]، حيث يصنف **سمير أمين**، في كتابه"**الاقتصاد العربي المعاصر**"، الجزائر في

خانة الدول البترولية المتوسطة، التي تكون فيها الثروة البترولية أهمية كبيرة في تنمية المجتمع[20]، إذ تساهم موارد الطاقة في تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة وصيانة البنية الأساسية وترميمها، ويوجه عادة لمواجهة حاجيات الإنفاق العام[21].

ويحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، إذ يشكل 80% من إيرادات صادرات الجزائر الإجمالية[22]، ويبلغ الاحتياطي النفطي المتمركز أساسا في حاسي مسعود حسب مجلة "***BP Statiscal Review***" بـ 12.3 '***Gbls***' مليار برميل، ولمدة زمنية قدرها 16.8 سنة حسب الإنتاج الحالي الذي يقدر بـ1.369 مليون برميل يوميا، واحتياطي من الغاز الطبيعي الذي يقدر بـ 4.5'T' تريليون متر مكعب ($م^3$)، أي 53.3 سنة بمعدل الإنتاج الحالي وهو يمثل رابع احتياطي عالمي بعد حركة التأميمات التي عرفها القطاع في سنوات السبعينيات، وحسب الـ ***US Geological Survey*** فان إمكانية الاكتشاف بالجزائر هي (95%:1.7 *Gbls* ، 50%: 6.9 *Gbls* ، 5%: 16.3 *Gbls*)[23].

وقد اهتمت الجزائر باستغلال الأسواق الأوربية، كإيصال الغاز الجزائري عبر تونس لإيطاليا، وكذلك إلى إسبانيا عبر المغرب[24]، أما بالنسبة للبترول ونظراً لأن احتياطه لا يمثل إلا ستة عشر سنة من الإنتاج وأخذا بعين الاعتبار التحولات في النظام الاقتصادي العالمي، خاصة بعد انهيار سوق النفط عامي 1986/1985[25]، فقد اهتمت الجزائر بإحداث تغيّرات في القوانين المتعلقة باستغلال حقول النفط والتنقيب فيها، حيث فُتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار[26].

كما تدخل المعادن المختلفة التي تحتويها الجزائر (خاصة الحديد والفوسفات..) إلى جانب الطاقات الناشئة عن البترول والغاز، كمتغيّر أساسي في بنية الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى ما يمثله القطاع الفلاحي ومدى تحسنه في السنوات الأخيرة خاصة في الفترة الممتدة ما بين 2004 ـ 2016؛ بحيث يساهم القطاع بنسبة 11% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة قابلة للمضاعفة إذ ما تم الاهتمام بالسياسة الفلاحية، والحفاظ على الأراضي الزراعية التي تحتل خمس المساحة الإجمالية، أي بحولي 47 مليون هكتار[27].

كما تساهم بشكل مباشر في ترقية الصناعات الغذائية من خلال تزويدها بالمواد الأولية، حيث عرف هذا القطاع ديناميكية استثمارية هامة قدرت بـ 31% من رأسمال الصناعات التحويلية سنة 2016،[28] ليبقى قطاع الفلاحة في الجزائر يحتاج إلى الكثير من الاهتمام لأنه مجال إستراتيجي يحقق الأمن الغذائي.

هذا إلى جانب شبكة المواصلات والنقل التي تعد عصب الاقتصاد المعاصر، ولذلك سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تنمية شبكة طرقاتها على كل المستويات؛ طرق برية معبّدة والتي من أبرزها تدشين الطريق السيار شرق ـ غرب، سكك حديدية والتي تربط أغلب المدن ببعضها البعض، وحتى النقل الجوي حيث عرفت تطورا ملحوظا في عدد مطاراتها الداخلية والدولية، كما شهد القطاع تغيّرات هامة

في إطار الخوصصة والانفتاح على الاستثمارات بغية المساهمة في ترقية الخدمات وتخفيف العبء على الشركات التابعة للقطاع العام، هذا إضافة إلى فتح وترميم العديد من الموانئ البحرية في أغلب الولايات الساحلية للجزائر.

② **هيكلة المبادلات/التجارة الخارجية الجزائرية:** عرفت الجزائر منذ استقلالها تحولات كبيرة في مسار تجارتها الخارجية إذ شهدت مرحلة السبعينيات سيطرة الخط الاستعماري على المبادلات الخارجية وتبعيتها لفرنسا، غير أن سنوات السبعينيات جسدت محاولات جادة لفك العزلة عن المبادلات والتفكير في التحرير الاقتصادي وفرض الوجود على المستوى الدولي.

وكانت بوادر هذه السياسة واضحة من خلال حركة التأميمات التي قام بها الرئيس الراحل هواري بومدين، وكذلك السعي من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يضمن العدالة بين الشمال والجنوب، كما عرفت أيضا الجزائر في هذه المرحلة نظاما اقتصاديا موجها، تميّز بسيطرة الدولة على النشاطات الاقتصادية وكانت التجارة الخارجية تعتبر "**قضية دولة**".

في حين فرضت تغيّرات ما بعد الحرب الباردة والتحولات التي طرأت على النظام الدولي، وهيمنة القطب الواحد، وانتشار العولمة إلى زيادة حركية التجارة الخارجية حيث بدت في السنوات الأخيرة أن الصين من أبرز شركاء الجزائر الاقتصاديين، إلى جانب أوربا كمتعامل رئيسي مع الجزائر، حيث تصل الواردات إلى الجزائر إلى نحو 50%، في حين توجّه الجزائر ما يعادل 70 %من صادراتها نحو دول الاتحاد الأوربي[29]، وخاصة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا، كما تبرز اليوم الولايات المتحدة الأمريكية كأحد أهم شركاء الجزائر الاقتصاديين، خاصة في مجال الاستثمار في النفط[30].

وقد كشف صندوق النقد الدولي في تقرير صدر له في عشرين أفريل 2012 ، أن الجزائر تعد من البلدان الأقل مديونية بين البلدان العشرين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "مينا"، مشيرا إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في المنطقة بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطي الصرف الرسمي لسنة 2012 [31]، كما حلّت الجزائر ضمن مجموعة التنمية الإنسانية المرتفعة حسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 2013 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[32].

ثالثا؛ انعكاسات العولمة على سياسة الجزائر الاقتصادية ؛[33]جدلية المقاومة والتكيّف:

العولمة ظاهرة قديمة، غير أنّ بعض علماء السياسة والعلاقات الدولية يرون بأنها بدأت مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي؛ لأنّ ذلك يعتبر عصر النهايات؛ **نهاية الاقتصاد الاشتراكي الموجه، نهاية الإيديولوجية الشيوعية، نهاية الثنائية القطبية، نهاية التاريخ[34] ونهاية الجغرافيا[35]**، وبداية عهد جديد في العلاقات الدولية، هو عهد الانتصارات، **انتصار الليبرالية، واقتصاد السوق والنظام السياسي الغربي**، ويعرّفها السيد ياسين؛

" بأنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم[36]".

وظاهرة العولمة في بعدها السياسي تركّز على قضايا أساسية أهمها حقوق الإنسان والديمقراطية، وتطرحها كمفاهيم معولّمة يجب على دول الجنوب تطبيقها لتحقيق الاندماج مع العولمة، وتعطي الدول الكبرى الحق في التدخل الإنساني لمراقبة وحماية هذه المفاهيم، غير أنّ هذا التدخل يكون تدخلا انتقائيا، بحيث يتم عندما تنتهك مصالح الدول الكبرى، ويُغض عنه الطرف في حال حدوث عكس ذلك، ولذلك فإنّ الدول التي لا تبدي مقاومة لهذه المفاهيم الغربية التي تجد ترحابا واستقبالا في المجتمع الدولي، وعلى عكس ذلك، فإنّه كما ازدادت الدول تعنتا في التمسك بخصوصيتها تقابل بالرفض والمحاصرة.

وهناك من يرى بأنّ ظاهرة العولمة التي نتجت عن ثورة المعلومات والاتصالات استطاعت أن تخترق الحدود السياسية للدولة وتؤثر على سيادتها، حيث اعتبر الياباني "كينشي أوهيمي" *Kenichi Ohmae*، الذي يعد من أبرز رواد هذا الاتجاه في تحليله لأثر العولمة على سيادة الدولة الوطنية أنّ المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مضطرد المحددات الداخلية، وهو الأمر الذي يعني أنّ الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغيّر مستقل إلى متغيّر تابع في التفاعل الدولي، وتشكل العولمة تحديا كبيرا لسيادة الدولة الوطنية وشرعيتها، كما أنها تهدد استقلالها السياسي، وذلك بنقل جزء كبير من سلطاتها إلى الأعلى، لمؤسسات فوق وطنية، وإلى الأسفل لمنظمات المجتمع المدني[37].

ولذلك تجد العديد من الدول وبخاصة دول الجنوب نفسها أم تحدي العولمة، الذي يراهن على إزالة الحدود وتذويب السيادة الوطنية وتفعيل منطق الاختراق السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي وحتى الأمني، مما يدفع بهذه الدول كحال الجزائر على تبني العديد من الاستراتجيات، إما الانبطاح الكامل والذوبان في تيار العولمة الجارف، وإما المقاومة والرفض القاطع للعولمة، وإما التكيّف والتعايش مع ما تفرضه العولمة أخذاً وعطاءً.

الخاتمة ؛

يتضح مما سبق، فالجزائر تتفاعل في إطار نسق دولي معقد ومتشابك، بحيث تؤثر كل مكوّنات هذه البيئة الخارجية على توجهات الجزائر الخارجية، في إطار علاقة تأثير وتأثر، بل وتؤدي العديد من الأحداث الدولية إلى تولّيد وصقل تصورات جديدة في مخيال صانع القرار في الجزائر، أو في توضيح وتعزيز شواغل النظام السياسي، وحتى في تغيير أهدافها وأجندتها الخارجية.

أما ما يمكن قوله بأنه ينبغي التفكير الجاد لحفظ الأمن الاقتصادي الذي أصبح ضرورة تستلزم البحث العميق والدراسة الواسعة، وبالنسبة لأمن الاقتصاد الجزائري كجزء من الأمن الاقتصادي العالمي، يتطلب أخذ زمام المبادرة إلى تبني عقد مؤتمر علمي منظم لمناقشة القضايا الأمنية

الاقتصادية، واعتقد أن مثل هذا الاقتراح جدير بالدراسة والبحث، للوقوف على مواطن القوة ومواطن الضعف في هيكل اقتصادنا الوطني

فمنذ قرابة خمسين عاماً استطاع المجتمع البشري أن ينجح في اختبار حاسم يتعلق بمنع الدمار النووي على نطاق العالم، والذي انحصر في تدمير نغازاكي وهيروشيما، كما أن انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى دويلات أدت إلى انتهاء الحرب الباردة، لكن حرباً من نوع آخر بدأت علاماتها تلوح في الأفق، معلنة التأهب والاستعداد لخوض هذه المعركة، وقد تكون توطئة لحروب أكثر سخونة وتأججاً هي المعركة الاقتصادية بين دول العالم. حرب فيما بين الدول الصناعية نفسها من جانب وحرب بين الدول الصناعية والدول النامية من جانب آخر. ومن أبرز مظاهر الاستعداد لهذه الحرب، قيام التكتلات والتجمعات الاقتصادية والاقليمية والدولية وإنشاء منظمة التجارة العالمية التي تدير رحاها الدول الصناعية على حساب مصالح الدول النامية، والتي تكرس قيامها والدعوة للانضمام إليها، ظاهرة العولمة الاقتصادية. كما تعمل التطورات في مجال الاتصالات وسرعة نقل الوسائط المعلوماتية عبر شبكة الإنترنت العالمية والتي أطلق عليها بثورة الانفوميديا على تحديد مواقع الضربات الاقتصادية المؤلمة، ويساند كل ذلك على مستوى الأمن الاقتصادي عمليات التجسس الاقتصادي واختراق أمن المعلومات وخاصة أمن الشركات والمؤسسات الوطنية الكبيرة.

الهوامش :

1. **ينبغي أن نفرّق بين الأمن والدراسات الأمنيّة، فالأمن كمصطلح ـ وحتّى كمفهوم ـ قديمٌ قدم الأفكار السياسية لكنّه شهد جملةً من التطوّرات في دلالته بتعاقب الحقب التاريخية، أمّا الدراسات الأمنية فلم تظهر كحقل مستقلّ ضمن أدبيات العلاقات الدّولية إلاّ في العقدين الأخيرَيْن من القرن العشرين، فهي بالأساس ثمرةٌ لمجموعةٍ من التطوّرات التي حصلت على مستوى الدراسات الإستراتيجية ـ التي كانت مرادفةً لها في بداية الأمر ـ والتي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الأولى.**

2. Arnold Wolfers, **Discord and Collaboration. Essays on International Politics, Baltimore**, (Jhons Hopkins: university press, 1962), p.147-165

3. **توسيع مفهوم الأمن** (أو كما يسمّى أيضًا بـ"**التوسيع الأفقي**") يشير إلى قطاعات الأمن: مجتمعي، عسكري، سياسي، اقتصادي، بيئي.. ؛ **أمّا تعميقه** (أو كما يطلق عليه "**التوسيع العمودي**") فيشير إلى الوحدات المرجعية للأمن(*Unités de références*)/مستويات التحليل: النظام الدولي، الأنظمة التحتية، الوحدات/الدول، الوحدات التحتية/المجتمع، الأفراد.

4. ستيتي الزازية،" الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي،" **المستقبل العربي**، ع.54 ، ص ص.53-64.

5. فتحي محمد البعجة، **التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي: دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي العربي:** الكتاب الثاني: مأزق التخلف والعولمة (طرابلس الغرب: دار النهضة العربية،2006)، ص.168

6. Mohamed Ayoub," The Security Problematic,"**World Politics**, Vol.49, No.02 (January 1991) , pp.83-257.

7. سليمان الطفيل، المعركة الاقتصادية القادمة وضرورة الأمن الاقتصادي، أنظر على الرابط التالي؛

http://www.alriyadh.com/32865
2017/02/04

8. **المرجع نفسه.**

9. Marlies Glasisus and Mary kaldor,"Individuals First : A Human Security Strategy for The European Union,"in Merika Ierch (ed.), **International Politics and Society** (New Jersey: University of New Jersey Press,2005), pp.65-66.

10. Laura Reed and Majid Tehranian,"Evolving Secrity Regimes"" in Majid Tehranian (ed.), **World A part: Human Security and Global Governance** , **op.cit.**, pp.36-37.

11. جون بيليس،"الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة،" في جون بيليس وستيف سميث (محرران)، **عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق**، ص.436.

12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية للعام 2003، بعنوان: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية** (بيروت: مطبعة كركي، 2003)، ص ص.97-99.

13. من الضروري جداً التمييز بين القوة الاقتصادية والقوة المالية/الوفرة المالية، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد قد يشمل التجارة والمال والتسيير، فالمال جزء من الاقتصاد، ووجود أموال كثيرة لا يعني بالضرورة وجود اقتصاد قوي - كحال الجزائر.

14. إسماعيل علي، **نظرية القوة: مبحث في علم الاجتماع السياسي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص.213.

15. عرفت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال العام 1962 ست مراحل في سعيّها لوضع سياسة وطنية للتنمية وتنفيذها، وهكذا فقد انكبت البلاد إلى يومنا هذا في سعي دءوب يرمي إلى بلوغ أهداف التنمية لم تتمكن من أدائها والقيام بها كما تشهد التقلبات التي واكبت هذا المسار، ومن السهل استعراض تلك التقلبات وبإيجاز:

مرحلة:1966/1962؛ مرحلة التردد؛

مرحلة: 1979/1967؛ سراب التنمية؛

مرحلة: 1985/1980؛ الفشل الذريع؛

مرحلة: 1993/1986؛ الأزمة؛

مرحلة: 1998/1994؛ برنامج التعديل الهيكلي والانتقال نحو اقتصاد السوق؛

المرحلة التي بدأت سنة 1999: الانتقال غير المنتهي.

وهكذا فالجزائر لم تشهد مرحلة تنمية متواصلة، وعلى العكس من ذلك إذ استثنينا مرحلة 1979/1967 والمرحلة التي بدأت عام 1999، فبقية المراحل تتميز بعدم الاستقرار وبعمليات تراجع رئيسية، إلا أن كل هذه المراحل تسمح بالقيام بمعاينة ثلاثية الأوجه وهي أن الجزائر:

لم تنجح في بناء اقتصاد قوي ومتنوع يسمح لها بالتحرر التدريجي من التبعية إزاء المحروقات؛

قبلت التحول إلى بلد ريعي وبالتالي الوقوع المقصود في فخ السهولة (خيار انتحاري)؛

وأخيرا، فقدت طبيعتها التقليدية كبلد مصدر ولم تعد تدافع عن الحصص التي تعود إليها في مجال تصدير منتجاتها الزراعية التقليدية.

16. Abdelmadjid Bouzidi, **Panorama Des Economies Maghrébines Contemporains** (Alger : Cenap, 1991), pp.18-19.

17. **Ibid.**, p.19.

18. Huber Michel, **Technologie et Développement Au Maghreb**(Paris: Cnrs, 1978), p.5.

19. تعتبر الجزائر من بين أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم، احتلت المرتبة الثانية عشرة عالميا في إنتاج النفط لسنة 2009، والرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي عالميا. أنظر:

Jacques Barrat, "Turbulences Maghrébines," **Géostratégiques**, N° 32, (3eme Trimestre 2011), p.p.7-8.

20. Samir Amin, **L'économique Arabe Contemporaine** (Paris : Les Edition de Minuit, 1980), p.10.

21. محمد الأسعد،"السكان والتنمية المستديمة في بلدان المغرب العربي،" **المستقبل العربي**، ع.55 (جانفي 1992)، ص ص.98-108.

22. نيكولا ساريكس،"**التغيّرات الطاقوية العالمية وتأثيراتها الاقتصادية على الجزائر**،" مشاركة في الأيام الدراسية الرابعة حول **الدفاع الوطني والأمن الاقتصادي** (الجزائر: منشورات مجلس الأمة، 2009)، ص.49

23. مراد بول،"**أي مستقبل طاقوي للعالم وما هي الرهانات والتحديات التي تواجه الدول المنتجة؟**،" مشاركة في الأيام الدراسية الرابعة حول **الدفاع الوطني والأمن الاقتصادي، مرجع سابق**، ص.156.

24. أصبحت توظف بناءا على ما يسمى بـ "**دبلوماسية الغاز**" الجزائري، حيث تعرضت عدة أبحاث لهذا الموضوع، وبالضبط لدور الجزائر في تدفئة أوربا، مع وجود توقعات تدفع بإمكانية إرسال الغز الجزائري أيضا إلى كل من البرتغال وفرنسا، وهذا ما دفع الجزائر إلى أن تطالب بمنظمة للدول المصدرة للغاز، قياسا بمنظمة الدول المصدرة للبترول (**الأبيك *OPIC*: وهي الجزائر، أنغولا، السعودية، اندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا**).

25. انهارت أسعار البترول والمداخيل البترولية خلال الثمانينيات بعد تأميمات السبعينيات وزيادة الأسعار التي تلته، بفعل الهجوم المضاد الذي قادته الولايات الأمريكية ودول أوربية أخرى تحت قيادة "**هنري كسنجر**"، فقد انتقل سعر برميل الأوبيك في المتوسط من 27.01 دولار أمريكي عام 1985 إلى 13.53 عام 1986، في الوقت الذي انخفضت فيه المداخيل البترولية لدول الأوبيك من 127.2 مليار دولار إلى 76.74 مليار (-40%) **وقد انهارت مداخيل الجزائر في تلك المرحلة من 9.17 مليار العام 1985 إلى 4.81 مليار عام 1986**، في الوقت الذي مر فيه **ميزان حساباتها التجارية من فائض قدره 1.02 مليار العام 1985 إلى عجز قدر بـ 2.23 مليار عام 1986**.

انظر: -نيكولا ساريكس، **مرجع سابق**، ص ص.52-53.

26. في البداية كانت شركة "**توتال**" ***TOTAL*** الفرنسية الشركة الأجنبية الوحيدة الحاضرة في الجزائر بمساهمة رمزية، وذلك إبان فترة التأميمات، كما أن إنتاج الشركة الجزائرية للبترول "**سونطراك**" لا يلبي الحاجات المطلوبة، ولا يواكب التطور التكنولوجي آنذاك، لكن بعد هذه المرحلة (فترة الثمانينيات) اعتمدت سونطراك سياسة انفتاح على الشركات الأجنبية إذ عرفت نجاحا ملحوظ، حيث أمضت أكثر من 30 اتفاقية تعلقت جلها بالتنقيب على البترول والغاز وتنمية وجود توقعات تدفع بإمكانية إرسال الغز الجزائري أيضا إلى كل من البرتغال وفرنسا، وهذا ما دفع الجزائر إلى أن تطالب بمنظمة للدول المصدرة للغاز، قياسا بمنظمة الدول المصدرة للبترول (**الأبيك *OPIC*: وهي الجزائر، أنغولا، السعودية، اندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا**).

انهارت أسعار البترول والمداخيل البترولية خلال الثمانينيات بعد تأميمات السبعينيات وزيادة الأسعار التي تلته، بفعل الهجوم المضاد الذي قادته الولايات الأمريكية ودول أوربية أخرى تحت قيادة "**هنري كسنجر**"، فقد انتقل سعر برميل الأوبيك في المتوسط من 27.01 دولار أمريكي عام 1985 إلى 13.53 عام 1986، في الوقت الذي انخفضت فيه المداخيل البترولية لدول الأوبيك من 127.2 مليار دولار إلى 76.74 مليار (-40%) **وقد انهارت مداخيل الجزائر في تلك المرحلة من 9.17 مليار العام 1985 إلى 4.81 مليار عام 1986**، في الوقت الذي مر فيه **ميزان حساباتها التجارية من فائض قدره 1.02 مليار العام 1985 إلى عجز قدر بـ 2.23 مليار عام 1986.**

انظر: -نيكولا ساريكس، **مرجع سابق**، ص ص.52-53.

(***) في البداية كانت شركة "**توتال**" ***TOTAL*** الفرنسية الشركة الأجنبية الوحيدة الحاضرة في الجزائر بمساهمة رمزية، وذلك إبان فترة التأميمات، كما أن إنتاج الشركة الجزائرية للبترول "**سونطراك**" لا يلبي الحاجات المطلوبة، ولا يواكب التطور التكنولوجي آنذاك، لكن بعد هذه المرحلة (فترة الثمانينيات) اعتمدت سونطراك سياسة انفتاح على الشركات الأجنبية إذ عرفت نجاحا ملحوظ، حيث أمضت أكثر من 30 اتفاقية تعلقت جلها بالتنقيب على البترول والغاز وتنمية حقول النفط، وقد كان كل هذا جراء أزمة 1985.

إبراهيم بدوي، "مخطط لإنعاش الاقتصاد الجزائري" أنظر على الرابط التالي

27. http://www.google.dz/search?hl=fr-DZ&source=hp&q=%D8%A7% (2016/02/01)
28. **المكان نفسه.**
29. بدوي، **مرجع سابق**، ص.8.
30. أنظر: **تحولات موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مقاربة الجزائر الأمنية نحو إفريقيا: من الرؤية الاقتصادية إلى الأمنية** (المطلب الثالث- المبحث الثاني من الفصل السادس).
31. سفيان بوعياد،" الجزائر الأقل مديونية والثانية في احتياطي الصرف بالمنطقة حسب تقرير لصندوق النقد الدولي،" **الخبر**، ، السنة 22 ع. 6693، (الأحد 22 أفريل 2012)، ص.4
32. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية للعام 2013، المعنون بـ"نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2013)، ص ص.160-164.
33. **في الأصل أن الجزائر ظلت خارج العولمة متحملة كل شيء لأنه ليس لها ما تقترحه. ولا هي تريد، في واقع الأمر، دخول معمّعة السبق الدولي التي تفرض عليها متطلبات ليست على استعداد لقبولها، سيما في مجال إعادة النظر في منظومتها السياسية والاقتصادية.**
34. **يشهد العالم حالياً نوعا من التوازن المتحرك وغير المستقر، فلقد انتهت لحظة التفاؤل بالانتصار الكلي للأنموذج الديمقراطي الغربي أو للغرب بشكل عام، وهي اللحظة التي طبعت"اليوم التالي"، والتي عبر عنها "فرانسيس فوكوياما" في كتابه نهاية التاريخ والإنسان الأخير أفضل تعبير، وصرنا اليوم في مرحلة "نهاية نهاية التاريخ"، بتعبير الكاتب "روبرت كاجان" في دراسته التي يتطرق فيها إلى ما صار عليه اليوم الواقع الدولي الجديد بعد تلك الفترة الانتقالية، وأثبت أنموذج الحتمية المنتصرة المتفائلة قصوراً، فإن نموذج الحتمية الصراعية المتشائمة قد أثبتت قصوره أيضاً.**
35. طرح "**ريتشارد أوبرن**" ***Richard O'Brien***، هذا التوجه في كتابه المعنون بـ "**نهاية الجغرافيا**"، والذي يركز فيه على أهمية حركة رأس المال وانسيابه عبر الحدود وانتقاله للمكان الذي يشعر فيه أنه حر بعوائد عالية ومخاطر قليلة.
36. السيد ياسين، **العالمية والعولمة** (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر ، 2001)، ص, 24,

37. روبرت إسحاق، **مخاطر العولمة؛ كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص.58.